سلسلة كراسات الجمعية

كراسة رقم (٤) المجلد رقم (٣)

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)

The Foreign Account Tax compliance Act (FATCA)

تجارب الدول ومناهج التطبيق

إعداد

د. عدلي قندح

مدير عام جمعية البنوك في الأردن

تشرين الثاني ٢٠١٢

عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
أولا- ماهية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية	١٠
ثانياً: الجهات المستهدفة من القانون وتبعات عدم الامتثال	١٤
ثالثاً: مناهج تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية	١٥
رابعاً: استجابة الدول لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية	٢١
خامساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات	٣١
أبرز المراجع	٣٣

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تضع بين أيديكم العدد الرابع من المجلد الثالث لسلسلة كراسات الجمعية والذي يأتي تحت عنوان "قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، تجارب الدول ومناهج التطبيق".

وتأتي هذه الكراسة لتوضيح ماهية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، وبيان الجهات المستهدفة من القانون، إضافة لتوضيح أهم التبعات الناتجة عن عدم الامتثال لهذا القانون.

كما تتناول الكراسة أهم المناهج التي من خلالها تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، والتي تتضمن على ثلاثة مناهج هي منهج توقيع اتفاقيات مع المؤسسات المالية الأجنبية والذي تقوم بموجبه المؤسسات المالية الأجنبية FFIs بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية (IRS)، والمنهج الحكومي المتبادل والذي يسمى بالنموذج الأوروبي (European Model) والذي يتم من خلال أسلوبين هما الأسلوب التبادلي (Reciprocal Version) والأسلوب غير التبادلي (Non-reciprocal Version). والمنهج الذي يسمى بالتعاون الحكومي أو نموذج سويسرا واليابان نظراً لأنه سيتبع من قبل هاتين الدولتين.

وتعرض الكراسة استجابة مجموعة من الدول والمؤسسات المالية لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية بما فيها جمعية البنوك في الأردن و اتحاد المصارف العربية و لبنان وقطر ودولة الإمارات، إضافة لاستجابة بعض الدول الأوروبية والبنوك السويسرية واليابانية والبرازيلية.

وإننا نأمل أن يكون في هذه الكراسة كل الفائدة لقطاعنا المصرفي الأردني وان تساهم في تسليط الضوء على هذا القانون والمناهج التي تم تطبيقه من خلالها.

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

تمهيد

تشير كافة المؤشرات والمعلومات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستمضي قدماً لتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، المعروف باسم "فاتكا" The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA)، بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه، خاصةً في ظل أن القانون يلاقي دعماً واسعاً في الولايات المتحدة. وعلى بالرغم من المعارضة الشديدة التي يلقاها هذا القانون من قبل العديد من الحكومات والمؤسسات المالية العالمية، إلا أنه من غير المحتمل أن يختار أي رئيس أمريكي قادم اللجوء لخيار عدم تطبيقِ القانون، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على تطبيقه.

ان مناهج تطبيق القانون التي اتخذتها خمسة دول أوروبية (ألمانيا وفرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة وايطاليا) إضافة لليابان وسويسرا، تؤكد على تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ القانون. وفي معرض مراجعتنا لردود الفعل الدولية حول تطبيق القانون، لوحظ أن هنالك ممارسات لعمليات ضغط lobbying من البنوك العالمية والجمعيات المهنية والمصرفية واتحادات المصارف الإقليمية والدولية، وأن هنالك اتصالات من وراء الكواليس بين الحكومات، وأن هنالك معارضة شديدة من كندا، على سبيل التحديد، ومع ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية تقاوم كافة أشكال الضغوطات وهي ماضية قدماً نحو تطبيق القانون دون تعديلات جذرية على محتوياته.

وعلى الرغم من أن القانونَ موضوع ساخن وهام جداً، إلا أن العديد من البنوك والجهات الرقابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت بطيئةً في اتخاذ قرار نحو آلية تعاملها مع قانون والتزامها بتطبيق "فاتكا"، لكن الوضع في الأردن كان مختلفا حيث تمت متابعة الموضوع بشكلٍ مبكر وسريع من قبل جمعية البنوك في الأردن والبنوك العاملة في المملكة والبنك المركزي الأردني وبالتعاون مع مؤسسة ديلويت، كما سنوضح في الأجزاء القادمة من هذه الكراسة.

أولا- ماهية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية

أقر الكونغرس الأمريكي قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA) ، أو "فاتكا"، في شهر آذار عام ٢٠١٠، كجزء من قانون حوافز التوظيف لاستعادة معدلات تشغيل العمالة (HIRE)، وهو تطور مهم في جهود الولايات المتحدة لمكافحة التهرب من دفع الضرائب من جانب الأشخاص الأمريكيين المستثمرين بحسابات في الخارج "Offshore" .

وبموجب قانون "FATCA"، يتعين على دافعي ضرائب أمريكيين محددين يمتلكون أصولاً مالية خارج الولايات المتحدة، أن يقدموا تقريراً ببيانات تلك الأصول لمصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية (The Internal Revenue Service)أو "IRS".

ويطلب هذا القانون، أيضاً، من المؤسسات المالية الأجنبية إرسال تقارير مباشرة إلى مصلحة الضرائب الأمريكية تتضمن معلومات معينة عن الحسابات المالية التي يحملها دافعو الضرائب الأمريكيين أو التي تحملها جهات أجنبية يحمل فيها دافعوا ضرائب أمريكيون نسبة ملكية مهمة، وهو ما يهمنا بشكل مباشر من قانون "فاتكا".

وللامتثال بشكل ملائم مع متطلبات رفع التقارير وفقا لقانون "فاتكا"، على المؤسسات المالية الأجنبية IFFs (مثل البنوك والمؤسسات المالية حسب التعريف المطلوب في القانون) الدخول باتفاقيات خاصة مع IRS يتبعها التسجيل وبناء نظام على الانترنت (online system) مع IRS قبل ٣٠ حزيران ٢٠١٣. فقد وضعت مصلحة الضرائب الأمريكية نظاماً عبر الإنترنت لمساعدة المؤسسات المالية الأجنبية (FFIs) للتسجيل في ما يعرف بنظام المؤسسات المالية الأجنبية المشاركة Participating FFIs ، حيث وضعت IRS نظاماً مرناً يُمَكِن المؤسسات

المالية الأجنبية من إنشـاء حسابات، واختيار اسم الدخول وكلمات المرور، وتمكينها من الحفاظ على الحسـاب وصـيانته بمجرد إنشـاءه. النظام الآلـي يهدف إلى جعل عملية التسجيل سـريعة وسهلة وممكنة، ويسهل التواصـل، إلكترونيا، ويوفر تنبيهات عبر البريد الإلكتروني للحفاظ على عملية التسـجيل مسـتمرة دائماً. علما بأن عملية التسجيل موضحة في الملاحظة رقم ٣ في الهامش.

وبموجب تلك الاتفاقيات تكون تلك المؤسسات ملزمة بما يلي:

(١) القيام ببعض الإجراءات للتحري عن هوية أصحاب الحسابات المفتوحة لديها .

(٢) رفع تقارير سنوية لـ IRS عن أصحاب الحسابات من حاملي الجنسية الأمريكية لديها أو عن الكيانات الأجنبية التي يكون فيها ملكية أمريكية مهمة.

(٣) حجـز ودفـع ٣٠ بالمئـة من أي مدفوعات ذات مصـدر دخل أمريكي لمصـلحة الضرائب الأمريكية، وكذلك الحصيلة الإجمالية من بيع الأوراق المالية التي تدر دخلا من مصـدر أمريكي، لصـالح : (أ) مؤسسات مالية أجنبية غير مشاركة و (ب) أفراد مالكي حسابات فشلوا في توفير معلومات كافية لتحديد ما إذا كان أو لم يكن شخص أمريكي، أو (ج) حسابات الشركة الأجنبية التي فشلت في توفير معلومات كافية عن هوية أصحابها الأمريكيين من ذوي الحصص الكبيرة.

ويطالـب قانـون "FATCA" بعض دافعي الضـرائب الأمريكيين ممن يحملون أصـولاً مالية أجنبية بقيمـة إجمالية تزيد على ٥٠ ألف دولار، بتقديم تقرير يضـمن بعض المعلومات عن تلك الأصـول على نمـوذج جديد رقمـه (٨٩٣٨) ، يرفق بعائد الضـريبة السـنوية للمكلف، وتُطبق هذه التقارير على الأصـول التي حُملت في بداية الأعوام الضريبية التي بدأت بعد ١٨ آذار ٢٠١٠.

وبالنسـبة إلى غالبية دافعي الضـرائب المكلفين سـيكون ذلك عبارة عن العائد الضـريبي لسـنة ٢٠١١ والـذي يقدمون ملفه أثناء الموسـم الضـريبي لعـام ٢٠١٢. وبذلك، فإن عدم الإبلاغ عن الأصـول المالية الأجنبيـة على النموذج "٨٩٣٨" يؤدي إلـى غرامـة بقيمة ١٠ آلاف دولار (وعقوبة تصـل إلى ٥٠ ألف دولار باسـتمرار عدم الإبلاغ بعد إخطار مصـلحة الضرائب). كما أن الدفعات التي تقل عن المستحق من

الضـرائب بحجة الأصـول المالية الأجنبية غير المُصـرح عنها ستخضع إلى عقوبة إضافية مرتفعة تبلغ نسبتها ٤٠٪.

وقد أصـدرت IRS مؤخراً إعلان رقم (٤٢-٢٠١٢) والتي تتضـمن قراراً بتأجيل تطبيق تشـريعات FATCA لمدة ٦ أشـهر، بما يتفق مع الشروط الموضوعة من قبل IGA والتي هي قيد التحسـين في البلدان المتعاونة، وبالتالي يصبح الجدول الزمني لتطبيق القانون على النحو الآتي:

- يكون تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية في ١ كانون الثاني ٢٠١٤، وسوف يكون التوقيع على اتفاق الـ FFI في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣.
- موعد إجراءات FATCA لتحديد الحسابات الجديدة في ١ كانون الثاني ٢٠١٤.
- سـيكون موعـد القسـم المتعلق بتحديـد الحسـابات الفردية ذات القيمـة العالية والموجودة مسبقا في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤.
- سـيكون الموعـد النهائي لتحديد الحسـابات الفردية الأخرى فـي ٣١ كانون الأول ٢٠١٥.
- موعد تحديد مدة القسم المتعلق بتعريف الكيانات في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥، وإذا لـم يتم تعريف الكيان خلال الوقت المحدد من قبل FATCA، سـوف يتم اعتباره على أنه NPFFI.
- سـيكون التطبيق المحتمل لضـريبة "الاسـتقطاع العقابية" على عائدات المبيعات الإجمالية للأصـول من مصـدر أمريكي والتي يمكن أن تولد الفوائد والأرباح في ١ كانون الثاني ٢٠١٧.
- تاريخ التقرير الأولي في ٣١ آذار ٢٠١٥.
- سـتكون مهلة التزامات المعفيين من أجل إدراج، من بين أمور أخرى، (١) العقود التي تؤدي إلى توزيع الأرباح، والتي أبرمت في غضون ستة أشهر بعد نشر اللائحة التنفيذية (وعموماً عقود المشـتقات مع الأسـهم الأساسـية أو مؤشرات الأسهم، والتي تصـنف كأدوات محتملة وهمية عن طريق اللوائح النهائية)، و (٢) أي دفعة

مالية متعلقة بضمانات شكلت فيما يتصل بالعقود أعلاه.

- موعد التحديد للمؤسسات الدولية الأجنبية (ذات الظهور الأول) في ٣٠ حزيران ٢٠١٤، مما يعطي المؤسسات الدولية الأجنبية مدة ستة أشهر للاستكمال.

- "ستوضح الأنظمة النهائية فور توثيق حساب معيَن، على سبيل المثال كحساب أمريكي أو مؤسسة دولية أجنبية غير مشاركة، مع تقرير أو بدونه، حسب الاقتضاء، وجوب أن تبدأ فيما يتعلق بهذا الحساب على الرغم من أن الفترة الزمنية لاستكمال تحديد وتوثيق الحسابات الموجودة مسبقا قد تكون انتهت". يعد هذا المفهوم جديد ومثير للاهتمام، والتاريخ النهائي لاعتبار الحساب غير ممتثل سيكون تحدياً في عدة محاور.

- الإعلان لم يذكر إصدار تاريخ الأنظمة النهائية والذي كان من المتوقع حصوله بحلول نهاية تشرين الأول لعام ٢٠١٢.

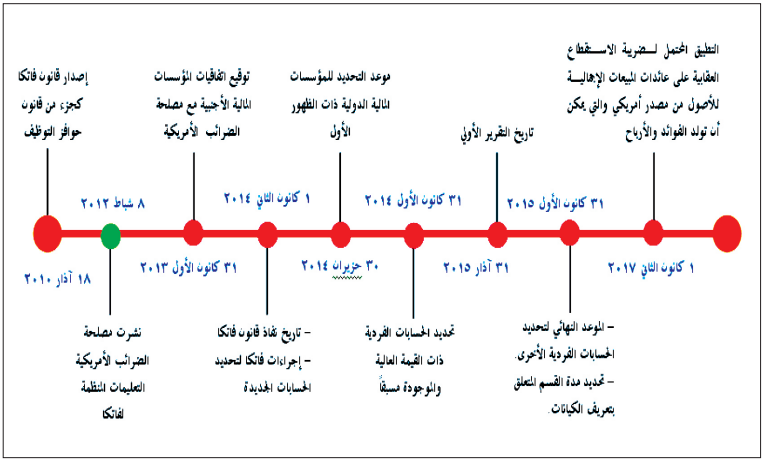

ثانياً: الجهات المستهدفة من القانون وتبعات عدم الامتثال

أ- الجهات المستهدفة من القانون

يستهدف قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) في الأساس حسابات الأمريكيين لدى المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، لكنه شغل المعنيين في كثير من الدول، ومنها الأردن، خصوصاً في وضع الصيغة المناسبة للتعاون مع الدوائر المختصة في وزارة الخزانة الأمريكية من دون الإضرار بالسياسات المصرفية للدول الجاذبة للاستثمارات والرساميل. وقد بدا للوهلة الأولى أن المصارف في كل دول العالم هي الهدف الأول الذي يصوب عليه القانون الأمريكي غير أن خلفيات هذا القانون تشير إلى سلسلة واسعة من القطاعات غير المالية التي يشملها القانون أيضا ومنها على سبيل المثال شركات التأمين ومؤسسات خطط التقاعد وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط ومؤسسات الاستثمار العائلي. وقد أشارت مؤسسة ديلويت آند توتش" في ورقة لها أن الفئات المستهدفة غير المصرفية لا تزال سرية.

ب- تبعات عدم الامتثال للقانون

يبدو واضحاً أن المؤسسات المالية الأجنبية التي ستتجاهل قانون "فاتكا"، رغم أنه قانون طوعي من الناحية التقنية، ستجد نفسها مجمدة خارج السوق العالمية للخدمات المالية. وبالتالي فإن عدم الامتثال ليس خياراً، لأنه قد يسفر عنه أضرار

تجارية ومالية وسيؤثر على السمعة، خصوصاً بالنسبة للدول التي تعتمد على العلاقات الخارجية في نشاطها المالي والمصرفي.

وإذا كان ما يهم مصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية (IRS) هو السيطرة على تهرب مواطنين أمريكيين من التزاماتهم الضريبية الناتجة عن امتلاك أصول من خلال مؤسسات ومنتجات غير أمريكية، فإن رد فعل الدائرة على هذا التهرب هو أن المؤسسات المالية الأجنبية ستواجه موقفاً يتمثل في اقتطاع ٣٠٪ من مجموع دخلها ومبيعاتها الآتية من الولايات المتحدة.

وبإمكان هذه المؤسسات الدخول في اتفاق مع مصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية (IRS) لتصبح بذلك مؤسسة مالية أجنبية مشاركة.

ثالثاً: مناهج تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية:

حتى الآن، هنالك ثلاثة مناهج رئيسية لتنفيذ القانون فاتكا، والهدف الرئيسي من هذه المناهج هو توضيح عملية تحديد الحساب الأمريكي، ورفع تقارير المعلومات، وتحديد متطلبات الحجز withholding للمؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات المالية التي ينطبق عليها القانون.

المنهج الأول: منهج توقيع اتفاقيات مع المؤسسات المالية الأجنبية (FFI Agreement Approach):

وهو منهج تقوم بموجبه المؤسسات المالية الأجنبية FFIs بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية (IRS)، ويتم بموجب تلك الاتفاقيات تقديم المعلومات الضريبية مباشرة من المؤسسات المالية الأجنبية لمصلحة الإيرادات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن ابرز مزايا هذا المنهج هي أنه في حالة وجود مشاكل معينة حول بعض دافعي الضرائب غير الملتزمين تناقش المشكلة مباشرة مع البنك والعميل ولا تكون على مستوى الدولة.

المنهج الثاني: المنهج الحكومي المتبادل (Intergovernmental Agreement Approach):

ويسمى أيضاً بالنموذج الأوروبي ((European Model، وهو منهج بديل للمنهج

(Reciprocal Version) يـلدابتلا بـولسـألا امهن يبولسألا لاخن مم تيوق باسلاو الأسـلوب غير التبادلـي (Non-reciprocal Version). ونشـير هنـا إلى أن وجـود اتفاقيات بين الحكومات تسـاعد في معالجة كافة الصعوبات التشريعية والإجرائية ان وجدت. كما أن أبـرز منافـع هذا المنهج تتضـمن على (١) عدم الحاجة لتوقيـع اتفاقيات فردية بين البنوك وبين IRS وهذا سيشـجع كافة البنوك على الالتزام بقانون "فاتكا"، لأن ذلك يصـب في مصـلحة أعمالها عالمياً، و(٢) أن البنوك غيـر مجبرة على إغلاق الحسابات المتمردة recalcitrant accounts ، أي الحسابات التي يرفض أصحابها ذوي الجنسـية الأمريكيـة تقديم المعلومـات المطلوبة للبنوك والمؤسسـات المالية الأجنبية وذلك التزاما بمتطلبات "فاتكا".

أ) **الأسلـوب التبادلـي** (Reciprocal Version): سـتتبع هـذا الأسـلوب خمس دول أوروبيـة هي: بريطانيا وألمانيا وايطاليا وفرنسـا واسـبانيا. ووفقـاً لهذا المنهج فان المؤسسـات المالية الأجنبية (بالنسـبة للولايات المتحدة الأمريكية) ستلبي متطلبات "فاتكا" إذا تحقق ما يلي:

(١) أن تقـوم الدولـة المقيمة لأي مؤسسـة مالية أجنبية بالدخـول باتفاقية مع الولايـات المتحدة الأمريكيـة لتقديم المعلومات المطلوبـة بموجب "فاتكا" عـن دافعـي الضـرائب الأمريكيين مـن خلال معاهدة ضـريبة دخـل و/أو اتفاقيـة تبادل معلومات ضـريبية أو أية اتفاقيات ثنائيـة أخرى (bilateral tax treaties).

(٢) أن تقوم المؤسسات المالية الأجنبية بتجميع المعلومات المطلوبة وفقا لفاتكا وتقديمها لحكومتهـا المحلية، لتقوم الحكومة بدورها – وبموجب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع الولايات المتحدة- بتقديم تلك المعلومات بصـورة تلقائيـة للولايـات المتحـدة. وبالمقابـل، توافق مؤسسـة IRS فـي الولايات المتحدة على تمرير معلومات عن دافعي ضـرائب الـدول الأخرى لحكومات تلك الدول وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل quid pro quo.

أبرز بنود الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

١- لمحة عامة عن الاتفاقية: تتكون الاتفاقية من مقدمة و ١٠ مواد وملحقين. هنالك رغبة بين البلدين في عقد اتفاقية لتطوير الامتثال الضريبي الدولي بالبناء على العلاقة القوية بين البلدين والتعاون المشترك في قضايا الضريبة.

وبالرجوع إلى المادة ٢٧ من معاهدة تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية تتبادل السلطات في البلدين المعلومات الضريبية على أساس تلقائي.

ونظرا للمعوقات التشريعية التي قد تعيق تنفيذ فاتكا فان حكومتا البلدين تتعهدا بالتعاون لتسهيل تنفيذ فاتكا.

٢- المادة (١): تعريفات

٣- المادة (٢): الالتزامات لتوفير وتبادل معلومات حول الحسابات التي يجب أن يرفع عنها تقارير حسب فاتكا.

٤- المادة (٣): توقيت وطريقة (أسلوب) تبادل المعلومات بالاعتماد على قوانين ضرائب الدخل في البلدين.

٥- المادة (٤): تطبيق فاتكا على المؤسسات المالية البريطانية.

٦- المادة (٥): التعاون فيما يتعلق بالامتثال والنفاذ.

٧- المادة (٦): الالتزام المتبادل للاستمرار بتحسين كفاءة تبادل المعلومات والشفافية.

٨- المادة (٧): التناسق في تطبيق فاتكا للشركاء الآخرين مما يتطلب حصول بريطانيا على أية امتيازات تمنحها أمريكيا لأية دولة أخرى.

٩- المادة (٨): الاستشارات والتعديلات: طلب استشارات من الطرفين لتطوير إجراءات ملائمة للتأكد من تنفيذ هذه الاتفاقية.

١٠- المادة (٩): ملاحق التحقق وتحديد ورفع التقارير حول الحسابات الأمريكية.

١١- المادة (١٠): شروط إنهاء الاتفاقية.

ب) **الأسلوب غير التبادلي** (Non-reciprocal Version): حسب الأسلوب غير التبادلي تقوم المؤسسات المالية الأجنبية بتجميع المعلومات المطلوبة وتقديمها لحكومتها المحلية، لتقوم الحكومة بدورها بتقديم تلك المعلومات بصورة تلقائية للولايات المتحدة، لكن لا يتم هنا المعاملة بالمثل حيث أن الحكومة الأمريكية لا تقدم أية معلومات عن دافعي ضرائب الدول الأخرى لحكومات تلك الدول.

المنهج الثالث: نموذج سويسرا واليابان (Switzerland and Japan Model):

يسمى هذا المنهج بنموذج سويسرا واليابان نظراً لأنه سيتبع من قبل سويسرا واليابان. ويعتبر هذا المنهج شبيه بالمنهج الثاني من حيث قيام حكومات الدول الأجنبية بتوقيع اتفاقيات مع حكومة الولايات المتحدة (Intergovernmental cooperation Agreement Approach)، إلا أنه يختلف من حيث أن الاتفاقيات التي توقع عليها الحكومات هي بهدف حث المؤسسات المالية على الالتزام بمتطلبات قانون فاتكا وليس لتجميع المعلومات الضريبية وإرسالها لمصلحة الضرائب الأمريكية. وقد يواجه هذا المنهاج صعوبات تشريعية مصرفية تمنع تزويد بيانات مالية عن الزبائن وتحتاج لمتطلبات مسبقة مثل أخذ موافقة العميل على تقديم بيانات خاصة بالعميل لطرف ثالث ولاقتطاع مبالغ مالية وأجراء تحويلات المالية لمصلحة الضرائب الأمريكية.

أبرز بنود الاتفاقية التي ستوقعها الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان وسويسرا

البند	سويسرا	اليابان
١- غرض الاتفاقية	تقوية وتطوير التعاون	تكثيف علاقة التعاون القوية والطويلة
٢- التعارض مع القوانين المحلية	نظرا لقيود التعاقد والتشريع قد لا تتمكن المؤسسات المالية السويسرية من الامتثال مع كل عمليات رفع التقارير والاقتطاع والإفصاح المطلوبة وفقا لفاتكا.	بسبب القيود التشريعية فإن المؤسسات المالية اليابانية قد لا تتمكن من الامتثال مع كل عمليات رفع التقارير والاقتطاع والإفصاح المطلوبة وفقا لفاتكا.
٣- غرض التعاون	تسهيل تنفيذ فاتكا ومواجهة كافة المعوقات القانونية وتخفيض تكاليف الامتثال.	تسهيل تنفيذ فاتكا ومواجهة كافة المعوقات القانونية وتخفيض تكاليف الامتثال.
٤- إطار الاتفاقية	رفع التقارير سيكون مباشرة من المؤسسات المالية إلى مصلحة الضرائب الأمريكية وفقا لفاتك مكملة بتبادل المعلومات عند الطلب.	رفع التقارير سيكون مباشرة من المؤسسات المالية إلى مصلحة الضرائب الأمريكية وفقا لفاتكا مكملة بتبادل المعلومات عند الطلب.
٥- المعاملة بالمثل U.S. reciprocity	لا يوجد	تتعهد أمريكا بتجميع وتبادل المعلومات وفقاً لمعاهدة ضريبة الدخل الحالية حول الحسابات المملوكة من المقيمين اليابانيين في المؤسسات المالية الأمريكية.
٦- التعددية	لا يوجد	ترغب بالعمل على مستوى متعدد الأطراف لتطوير نموذج تبادل معلومات بشكل أوتوماتيكي وتقديم تقارير ووضع معايير تحقق مشتركة.
٧- بيان النوايا	أعلنت نيتها التعاون مع أمريكيا لمناقشة اتفاقية توفر إطاراً للتعاون لضمان تنفيذ فاتكا بصورة كفؤة وفعالة وملائمة من قبل المؤسسات المالية الموجودة في سويسرا.	اتفقت السلطات في اليابان وأمريكيا لبلورة إطاراً للتعاون ما بين الحكومات لتسهيل تنفيذ فاتكا وتطوير الامتثال الضريبي الدولي بناءً على معاهدة الضريبة الثنائية الموقعة بينهم.
٨- الأطراف المتعاقدة	الحكومتين السويسرية والأمريكية.	وزارة الخزانة الأمريكية وIRS ووزارة المالية اليابانية ووكالة الضريبة الوطنية ووكالة الخدمات المالية.
٩- اتفاقيات المؤسسات المالية	كل المؤسسات المالية السويسرية مطالبة بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع IRS بحيث تكون قادرة على رفع تقارير حول الحسابات الأمريكية إلى IRS.	لا توجد اتفاقيات مؤسسات مالية ، إلا أن المؤسسات المالية الأجنبية ستوجه من الحكومة اليابانية للتسجيل مع IRS والامتثال لفاتكا.

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى نصوص مشاريع الاتفاقيات التي ستوقع بين اليابان وسويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية.

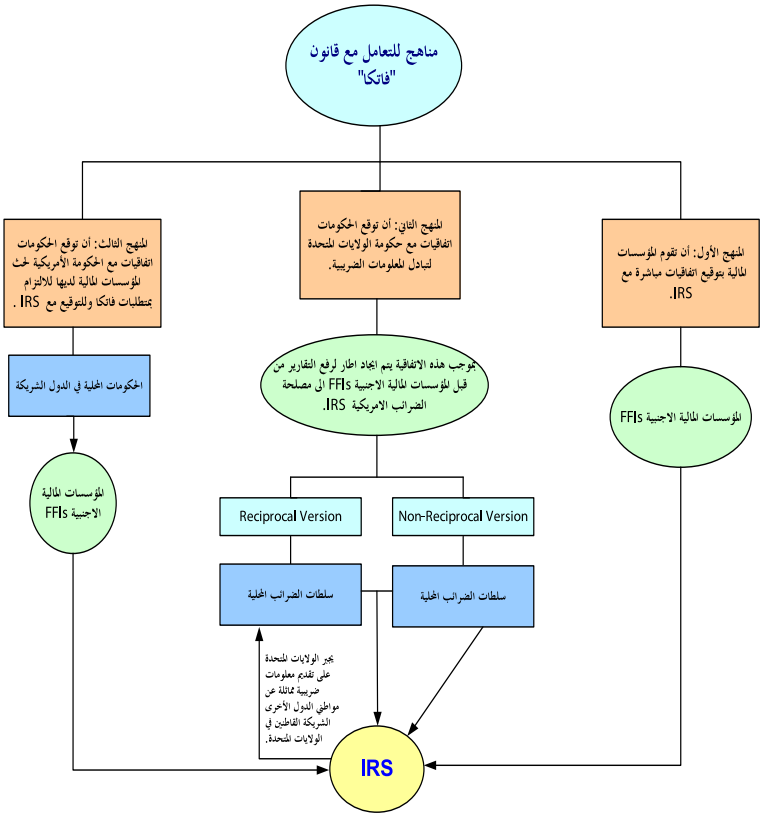

المصدر: إعداد الباحث.

ومن الجدير بالذكر أن المنهاجين الثاني والثالث والمتعلقين بالاتفاقيات بين الحكومات غير متاحة لكافة الدول، ومع ذلك فان وزارة الخزانة الأمريكية كانت قد صرحت بأنها منفتحة لتطبيق أي من المناهج مع الدول التي ترغب بالتعاون لتحقيق أهداف فاتكا. كما بينت وزارة الخزانة الأمريكية بأنه ليس من الضروري ان يكون لدى الدول معاهدات ضريبة دخل حالياً مع الولايات المتحدة حتى تدخل باتفاقيات حكومية لأغراض فاتكا. كما لا بد من الإشارة إلى أن كلا المنهجين يتطلبا تعديل بعض التشريعات المحلية لتتوافق مع متطلبات "فاتكا".

رابعاً: استجابة الدول لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية:

بينما تمضي الولايات المتحدة الأمريكية في الطلب من دول المنطقة ومصارفها بتطبيق القانون الضريبي الأمريكي "فاتكا"، فإن حالة الإرباك ظاهرة حتى الآن على الدول والمصارف حيث يتجه البعض إلى توقيع اتفاق مع واشنطن للإفصاح عن حركة حسابات الأمريكيين في القطاع المصرفي واقتطاع الضريبة منها وإرسالها إلى الخزانة الأمريكية، فيما البعض الآخر يتريث لمعرفة حدود الاستثناءات والتصرف حيالها قبل الاتفاقات النهائية على الموضوع. والجدول التالي يبين استجابات بعض الدول المتقدمة والناشئة والنامية من مختلف قارات العالم:

المنهج	المنهج (١): اتفاقيات مباشرة بين FFIs و IRS	المنهج (٢) اتفاقيات حكومية IGA :		المنهج (٣): اتفاقيات حكومية لحدث المؤسسات المالية على الالتزام بمتطلبات قانون "فاتكا".
		(أ) RV	(ب) NRV	
الدول العربية				
الأردن	√			
الإمارات				
مصر	غ	غ	غ	غ
قطر	غ	غ	غ	غ
لبنان	√			
البحرين				√
عمان				√
السعودية	غ	غ	غ	غ
الدول الأوروبية				
بريطانيا		√		
ألمانيا		√		
فرنسا		√		
ايطاليا		√		
اسبانيا		√		
دول أخرى				
اليابان	√	√		
البرازيل		√		
كندا	X	X	X	
سويسرا	√			

RV: Reciprocal Version; NRV: Non-Reciprocal Version; IGA: Intergovernmental Agreement; IRS: Internal Revenue Service; FFIs Foreign Financial Institutions.

غ: غير واضح. X: لن تقوم بتوقيع اتفاقيات حسب التصريحات الأولية.

ونستعرض فيما يلي استجابات بعض الجمعيات المهنية والاتحادات المصرفية والدول المتقدمة والنامية اتجاه قانون فاتكا:

١- استجابة جمعية البنوك في الأردن

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع ديلويت اند توتش ورشتي عمل الأولى يوم ٤ تموز ٢٠١١ والثانية بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٢ للتعريف بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية "فاتكا" وتبعاته ومتطلباته من مختلف الجهات. وتناولت الورشتين، التي حضرهما ممثلون عن البنوك المحلية والبنك المركزي الأردني وديلويت الأردن، المتطلبات الواجب على البنوك المحلية والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق هذا القانون تنفيذها قبل سريان القانون مطلع عام ٢٠١٤.

وفي تلك الورشة، تم التوضيح للبنوك بان قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية "فاتكا" والذي صدر خلال العام ٢٠١٠ يتطلب من المؤسسات المالية غير الأمريكية تزويد مصلحة ضريبة الدخل بمعلومات مفصلة حول المواطنين الأمريكيين الذين يمتلكون حسابات خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وأن وزارة الخزانة الأمريكية ومصلحة ضريبة الدخل أصدرتا بتاريخ ٨ شباط ٢٠١٢ مسودة غير نهائية للتعليمات والتشريعات المقترحة والتي تقدم خريطة طريق أوضح للمؤسسات المالية غير الأمريكية لتطبيق هذا القانون. كما بينت الورشة أن الغرض من قانون الامتثال بالضرائب هو تحديد دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يملكون أصولا مالية وحسابات خارجية في بلدان غير الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لضمان التزامهم بتسديد الضريبة المستحقة على مثل هذه الأصول والحسابات. وتم الكشف للمشاركين أن هذه المسودة أعطت صورة أوضح للمؤسسات المالية حول متطلبات تطبيق القانون حيث تم الأخذ بعين الاعتبار التعليقات والملاحظات العامة حوله حيث أبدت وزارة الخزانة الأمريكية نية واضحة لتسهيل المتطلبات المقترحة لتطبيق هذا القانون بالنسبة للمؤسسات المالية.

وأشارت الورشة إلى ان المهمة لن تكون سهلة أمام المؤسسات المالية لأن ذلك يتطلب تغييرات في النظم والعمليات التشغيلية للمؤسسات المالية غير الأمريكية وعلاقاتها مع العملاء. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي على المؤسسات المالية عدم التأخر في تطبيق متطلبات هذا القانون واتخاذ قرارات وخيارات إستراتيجية والعمل على تطبيق مدروس

لمتطلبات تنفيذ هذا القانون. كما تمت الإشارة إلى ان العديد من المؤسسات المالية في العالم تُراجع الآثار المحتملة للتشريعات المقترحة وتحاول التأكد من التكاليف المحتملة والموارد اللازمة لتمكينها من الامتثال بتلك التشريعات، ويشمل ذلك مراجعة تفصيلية على مستوى وحدات الأعمال للتأكد من الأعباء الضريبية للعملاء الأمريكيين، والقدرات الحالية للإجراءات والنظم لتحديد المواطنين الأمريكيين وتوثيقهم. كما تم الإشارة إلى أن الالتزام بتطبيق القانون سيؤثر على العمليات الحالية لفتح الحسابات وأنظمة معالجة المعاملات وإجراءات "اعرف عميلك" التي تستخدمها البنوك الأجنبية، إضافة إلى حاجة مسئولي الامتثال إلى تقييم الأثر المحتمل لهذه التعليمات ووضع خطة لإدارة ومعالجة أي مخاطر محتملة متصلة بعدم الامتثال لأحكام قانون الامتثال بالضرائب المفروضة على الحسابات الخارجية.

وقدم ممثلو "ديلويت اند توتش / الشرق الأوسط" شرحاً تفصيلياً عن تطورات تطبيقات قانون الامتثال ومتطلباته وخريطة الطريق للالتزام به. مؤكدين اهتمام المؤسسات المالية الكبرى في العالم بتطبيقات قانون الامتثال، وبأن دوتشه بنك طلب من البنوك المراسلة معه حول العالم تحديد موقفها من القانون ليقرر وقف التعامل مع أي بنك أو مؤسسة مالية لن تطبق القانون.

ويتطلب القانون إبلاغ مصلحة الضرائب الأمريكية ووزارة الخزانة عن أية تحويلات أو عمليات بيع أو دخل يتحقق لأي مواطن أمريكي يعمل أو يقيم خارج الولايات المتحدة الأمريكية واقتطاع نسبة الضريبة ٣٠ بالمئة لصالح الحكومة الأمريكية.

وأجاب خبراء ديلويت على أسئلة مندوبي البنوك المشاركين في الورشة حول التفاصيل الفنية والقانونية لقانون الامتثال بالضرائب المفروضة على الحسابات الخارجية.

يذكر ان سريان القانون تم تأجيله حتى عام ٢٠١٤ بعد أن كان في مطلع عام ٢٠١٣. ويذكر ان الالتزام بتطبيقات قانون الامتثال بالضرائب تطوعي حسب القانون لكن المؤسسات المالية العالمية الكبرى سترفض التعامل مع البنوك التي لا تطبق قانون الامتثال.

أما فيما يتعلق بآلية التنفيذ في الأردن فان قرار البنوك بعد ورشتي العمل التي

عقدتهما جمعية البنوك في الأردن مع ديلويت هو أن يترك الأمر لكل بنك على حدة لمتابعة الموضوع مع ديلويت وهذا يتطلب قيام البنوك، كل على حدة، بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الضرائب الأمريكية IRS.

٢- استجابة اتحاد المصارف العربية

صرح أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح بأن دراسة قانون الامتثال الضريبي لحسابات الأمريكيين في الخارج FATCA وآلية تطبيقه من قبل المصارف والمؤسسات المالية العربية هي من أولويات أجندة اتحاد المصارف العربية. وعليه، فإن مسألة قانون FATCA هي بند محوري في مباحثات المرحلة المقبلة، حيث يسعى الاتحاد إلى مساعدة البنوك العربية على وضع صيغة للخروج من سلسلة قوانين تفرضها السلطات الأمريكية.

تحديد المخاطر والتداعيات المحتملة لقانون FATCA تابعها رئيس اتحاد المصارف العربية، الأستاذ عدنان أحمد يوسف، فأعلن في هذا الإطار في بيان حول متابعة الآليات التنفيذية لقانون FATCA أن القطاع المصرفي العربي انهمك في جمع المعلومات ورصد ردود الأفعال والقوانين المتبعة بهذا الشأن ، ما حدا باتحاد المصارف العربية إلى وضع خريطة طريق تساند المصارف العربية في التعامل مع هذا القانون بما يراعي ويحفظ سرية ملفات عملائها المالية، والالتزام بروحية القانون الذي يربط مباشرة بالمصالح المالية لهذه البنوك وبتحويلاتها التي تجري حكماً عبر الولايات المتحدة الأمريكية . ورأى أن هذا القانون يحتمل وجهين الأول: توقيع اتفاق بين المصرف ومصلحة الإيرادات الداخلية IRS التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية ، يصرح بموجبها الأول عن عملائه حاملي الجنسية الأمريكية وحساباتهم ليقوم مكتب السياسة الضريبية باقتطاع المبلغ المترتب على هؤلاء بحسب القانون الضريبي الأمريكي وبالتالي فإن وجهة التنفيذ هذه لا تتعارض بالمطلق مع مسألة السرية المصرفية خصوصاً أن العملاء الأمريكيين يكونوا قد بادروا بالإشارة إلى حملهم الجنسية الأمريكية وهو سؤال سيوجه حكماً إلى كل العملاء في البنوك العربية او الأجنبية في مختلف دول العالم وأبدوا موافقتهم على التصريح بحساباتهم الخاضعة للضريبة.

أما الوجه الثاني، ففي حال عدم تصريح العميل عن جنسيته الأمريكية، فإن القانون يسمح لمصلحة الضرائب بأن تقتطع ٣٠٪ من حسابات البنك لدى المصارف الأمريكية

الذي لم يفد باسم عميله حامل الجنسية بحسب لوائح الخزانة الأمريكية.

كما أشـار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح في المؤتمر الذي عقد في شرم الشيخ في شهر تموز ٢٠١٢ إلى أنَّ اتحاد المصارف العربية خاطب نحو ٢٠ بنكًا مركزيًا للتعرف على وجهة نظرها بشأن القانون الأمريكي، موضحًا أنَّ اتحاد المصارف العربية سـوف ينقل وجهه نظـر تلك المصـارف المركزية إلى جانب إمكانية اسـتفادة بنوك المنطقة من تطبيق القانون، الذي استند إلى قوة قرار وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على مجمل اقتصـاديات العالم، وعلى أساسـها تتم المناقشة مع الجانب الأمريكي. وفي اتصـال هاتفي، لصـاحب الدراسة، مع السيد وسام فتوح يوم الخميس الموافق ٢٣ أيلول ٢٠١٢ ، أكد ان حوالي ١٢ بنكا مركزيا ردوا على مراسـلات اتحاد المصـارف، أوضحوا فيها نيتهم للالتزام بمتطلبات القانون ولم يبينوا آلية الالتزام.

وقال الأمين العام لاتحاد المصـارف العربية لصـحيفة "الشـرق الأوسط": أنه في حالة موافقة أي بنك مركزي على القانون الأمريكي الذي يلزم جميع البنوك والمصارف خارج الولايات المتحدة بالإبلاغ عن أي حسـابات خاصـة بالمواطنيـن الأمريكيين لمنع تهربهم من الضرائب، سيكون على تلك البنوك إحداث بعض التغييرات في أنظمتها حتى تتوافر لديها قاعدة بيانات وكذلك تغيير في البنية التحتية المعلوماتية".

وأوضـح فتـوح أنَّ اتحاد المصـارف العربية قام بتشـكيل لجنة للتفاوض مع وزارة الخزانـة الأمريكيـة لتقديـم المعونة التقنيـة والدعم اللوجيسـتي للمصـارف العربية، بالإضـافة إلـى بحـث إمكانية تمديد فتـرة تنفيذ القانـون الجديد على البنـوك العربية لأكثر من سـتة أشهر، وكان من المزمع أن تنتهي الولايات المتحدة الأمريكية من نسخته النهائية في أغسطس الماضي.

وقد صـرح وسـام فتوح أن اتحاد المصـارف العربية سـيناقش الموضوع في بيروت في بداية أكتوبر ٢٠١٢ وسيدعو كافة البنوك وجمعيات البنوك للمشاركة في الاجتماع.

٣- استجابة لبنان

هنالـك توجه لـدى لبنان لتبني نفس المنهـج الذي تبنته البنوك فـي الأردن، وذلك حسب تصريحات الأمين العام لجمعية المصارف اللبنانية. ويبدو بالنسبة إلى لبنان أن الأشـخاص الذين قبلوا الإقامة في الولايات المتحدة أو حمل الجنسـية الأمريكية سـوف

يتعين عليهم التنازل عن حقهم في السرية المصرفية لمصلحة المصارف التي تختزن ودائعهم، لتمكين هذه المصارف من مراسلة الخزانة الأمريكية وتسهيل الإجراءات الضريبية المنصوص عنها في قانون ""فاتكا"" عبر مصرف لبنان. كما يبدو إن القانون الأمريكي، لا يؤثر في قوانين السرية المصرفية المعمول بها في الدول الأخرى، ومنها لبنان، باستثناء ما يتعلق بحسابات الأفراد الأمريكيين، الذين يتوجب عليهم، من خلال تنازل محصور عن السرية المصرفية، السماح للمؤسسات الذين يتعاملون معها تزويد أرصدة وتفاصيل حساباتهم للإدارة الضريبية في الولايات المتحدة.

٤- استجابة دولة قطر

تم عقد اجتماعات بين مختلف الجهات الرقابية في قطر ولم يتم التوصل إلى توجه محدد حول آلية التعامل مع قانون الامتثال الضريبي حتى تاريخه.

٥- استجابة دولة الإمارات

تم عقد اجتماع ضم كافة البنوك مع البنك المركزي الإماراتي ووزارة المالية في دولة الإمارات العربية يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ أيلول ٢٠١٢ وتم التوصل إلى توجه مبدئي حول آلية التعامل مع قانون الامتثال الضريبي وذلك بإتباع البديل الثاني (أ) وفقاً لتصريحات مدير عام جمعية البنوك في الإمارات العربية المتحدة.

٦- استجابة بعض الدول الأوروبية

أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية في نهاية شهر تموز الماضي في هذا العام ٢٠١٢ مشروع اتفاقية ستوقع مع خمس دول أوروبية (وهي فرنسا وألمانيا وايطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة) لمعالجة التهرب الضريبي من المواطنين الأمريكيين المتواجدين في تلك الدول. والهدف من الاتفاقية هو التوصل إلى نهج مشترك للامتثال. ويعتقد وزير الخزانة الأمريكي أن الاتفاقية ستنفذ قانون "فاتكا" بطريقة هادفة وفعالة وستزيد من التنسيق والتعاون الدولي بهذا الخصوص.

وقد أسفرت المفاوضات بين الدول الستة إلى نسختين من الاتفاقية، النسخة التبادلية والنسخة غير التبادلية. وأوضح وزير المالية الأمريكي أن كلا الإصدارين وضعا إطاراً لإعداد التقارير من قبل المؤسسات المالية (الأجنبية) لصالح حكوماتها المحلية، والتي ستقوم بدورها بتبادل البيانات تلقائيا بموجب المعاهدات أو الاتفاقات

الضريبية القائمة أو اتفاقيات المعلومات الضريبية.

وقد رحبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي كُلفتْ بموجب اتفاق لتكييف نموذج مشترك لتبادل المعلومات، بالجهود المتعددة الأطراف لتحسين الالتزام الضريبي. وقال أمين عام منظمة التعاون والتنمية، في بيان له "لقد أكدنا دائما في OECD على ضرورة مكافحة التهرب الضريبي في الخارج مع الحفاظ على تكاليف الامتثال عند أدنى مستوى ممكن.

٧- استجابة البنوك السويسرية واليابانية

وافقت كل من البنوك في اليابان وسويسرا في نهاية حزيران الماضي على أن تكون آلية دفع الضريبة على المواطنين الأمريكيين مباشرة من المؤسسات المالية إلى (IRS) التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية. وهذا البديل يختلف عن الاتفاق السابق مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة والذي بموجبه تقوم المؤسسات المالية بتحويل الضريبة إلى الحكومات المحلية، والتي بدورها ترسلها تلقائيا إلى مصلحة الضرائب الأمريكية. وقد رحبت جمعية المصارف السويسرية بالاتفاق المعقود بهذا الخصوص. وكما بينا سابقا فان إطار العمل الحكومي الدولي يوفر النموذج الثاني لتنفيذ FATCA بطريقة تعالج العوائق القانونية المحلية ويقلل من الأعباء على المؤسسات المالية.

وقد صدر بيان مشترك بين الولايات المتحدة وبين اليابان ووفقا لذلك البيان ستوافق كل من وزارة المالية اليابانية، ووكالة الضرائب الوطنية، ووكالة الخدمات المالية على توجيه وتمكين المؤسسات المالية في اليابان (التي ليست معفاة أو غير ذلك تعتبر متوافقة بموجب هذا النموذج من الإطار FATCA) للتسجيل مع مصلحة الضرائب الأمريكية IRS وتؤكد عزمها على:

- تطبيق القواعد المنصوص عليها في العناية الواجبة للتعرف على الحسابات FATCA الولايات المتحدة.
- تقديم تقريراً سنوياً لمصلحة الضرائب المعلومات المطلوبة من قبل الولايات المتحدة بشأن حسابات FATCA المحددة، إذا تم الحصول على موافقة من أصحاب الحسابات الأمريكية.

- تقديم تقريراً سنوياً لمصلحة الضرائب حول الأرقام الإجمالية والقيمة الإجمالية للعقد من قبل أصحاب حسابات المتمردة.

وستوافق السلطات اليابانية أيضاً على طلبات IRS حول حسابات الولايات المتحدة لأصحاب الحسابات المتمردة. كما أن السلطات اليابانية المختصة ستقوم بالحصول على المعلومات المطلوبة من المؤسسات المالية اليابانية وتتبادل المعلومات مع السلطات الأمريكية المختصة بموجب المادة ٢٦ من معاهدة ضريبة الدخل اليابان والولايات المتحدة.

كما أصدرت سويسرا والولايات المتحدة بياناً مشتركاً عبر أن الدولتان تنويان التفاوض على اتفاق توفير إطار للتعاون لضمان التنفيذ الفعال والكفء لفاتكا من قبل المؤسسات المالية في سويسرا. وبموجب تلك الاتفاقية ستوافق سويسرا على ما يلي:

- حث جميع المؤسسات المالية السويسرية، التي ينطبق عليها قانون فاتكا للتوصل إلى اتفاق مع مصلحة الضرائب IRS.
- تمكين المؤسسات المالية السويسرية على الامتثال بالالتزامات المنصوص عليها في FATCA والمنصوص عليها في اتفاقيات FFI – ولا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن معلومات حول الحسابات الأمريكية لمصلحة الضرائب الأمريكية- عن طريق منح استثناء من المادة ٢٧١ من القانون الجنائي السويسري.
- إجابة طلب مصلحة الضرائب IRS لمزيد من المعلومات حول حسابات الأمريكية المملوكة من قبل أشخاص متمردين يتم الإبلاغ عنها المؤسسات المالية السويسرية على أساس إجمالي، وفقاً للمادة ٣ من البروتوكول عام ٢٠٠٩ لمعاهدة الضريبة بين سويسرا والولايات المتحدة.

بالمقابل، فإن الولايات المتحدة توافق على ما يلي:

- تحديد فئات FFIs في اتفاق التعاون مع سويسرا وتحديد أيها تعتبر متوافقة أو معفاة من قانون FATCA.
- الموافقة على التدابير الأخرى الملائمة للحد من الأعباء وتبسيط إجراءات تطبيق FATCA.

٨- استجابة البنوك البرازيلية

جاء رد الفعل في البرازيل من خلال جمعية المصارف البرازيلية، وهي جمعية خاصة تمثل أكثر من ١٢٠ مصرف من مجموع ١٥٠ مصرف برازيلي عامل في البرازيل، وكان ذلك على شكل رسالتين خطيتن أرسلتهما جمعية المصارف البرازيلية إلى المسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية، الرسالة الأولى كانت بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠١١ ، والرسالة الثانية أرسلت بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٢ . واحتوت الرسائل على بعض الملاحظات الجدية والقوية والاقتراحات على قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.

فقد أبدت جمعية المصارف البرازيلية قلقها تجاه المواضيع التالية:

أ- أن القانون المقترح لا يأخذ بعين الاعتبار كثيرا من القضايا القانونية الجدية مثل التعارض مع مبادئ السرية المصرفية وبعض مواد قانون الضريبة البرازيلي ومع حقوق الأفراد البرازيليين كالسرية المصرفية والعدالة.

ب- أن المؤسسات المالية البرازيلية تتوقع أن تواجه بعض المخاطر القانونية وستتكبد بعض التكاليف المالية المرتفعة عند تطبيقها لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي. كما أن المؤسسات المالية البرازيلية لن تكون قادرة على إجبار عملائها لخرق حقوق السرية المصرفية وسيكون من النادر جدا أن تكون قادرة على غلق أو رفض فتح حسابات مالية على أساس الجنسية.

ت- كما أن المؤسسات المالية ستكون غير قادرة على احتجاز أو دفع ضرائب أمريكية على المعاملات المحلية التي لا يكون فيها علاقة مباشرة أو محددة مع مصدر مدفوعات أمريكي.

ث- كما أشارت جمعية البنوك في البرازيل إلى الاتفاقية التي وقعتها أمريكيا مع خمس دول أوروبية ورأت الجمعية أن تلك الاتفاقية تشكل نهجا مثمرا لتسهيل القيود القانونية لتنفيذ قانون "فاتكا" في البرازيل (كما نعتقد أن هذا النهج قد يكون مفيدا لتطبيقه على الأردن).

ج- تعتقد جمعية البنوك في البرازيل أن اتفاقية تبادل المعلومات الضريبية Tax Information Exchange Agreement (TIEA) بين البرازيل والولايات المتحدة بالإضافة إلى بعض المواد التشريعية التي يمكن أن تضاف لتتعلق بموضوع التبادل

الأوتوماتيكي للمعلومات الضريبية والتي يمكن أن يشار فيها إلى قانون "فاتكا" ومتطلباته قد يسهل من العوائق التشريعية ويسمح بتقديم المعلومات التي يتطلبها قانون "فاتكا" وتخفض من التكاليف على المؤسسات المالية. فالمؤسسات المالية في البرازيل تزود دائرة ضريبة الدخل بمعلومات حول مالكي الحسابات المالية في البرازيل. وتقديم مثل تلك المعلومات لا يحتاج إلى موافقة العميل المسبقة وتتوافق مع مبادئ السرية المصرفية في البرازيل.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

تشير كافة المؤشرات والمعلومات أن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، المعروف باسم ""فاتكا، بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه.

ويتضح من مناهج تطبيق القانون التي اتخذتها خمسة دول أوروبية (ألمانيا وفرنسا واسبانيا والمملكة المتحدة وايطاليا) إضافة لليابان وسويسرا، أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على تنفيذ هذا القانون. وفي معرض مراجعتنا لردود الفعل الدولية حول تطبيق القانون، لوحظ أن هنالك ممارسات لعمليات ضغط (lobbying) من البنوك العالمية والجمعيات المهنية والمصرفية واتحادات المصارف الإقليمية والدولية، وأن هنالك اتصالات من وراء الكواليس بين الحكومات، وأن هنالك معارضة شديدة من بعض الدول مثل كندا، ومع ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية تقاوم كافة أشكال الضغوطات وهي ماضية قُدُماً لتطبيق القانون دون تعديلات جذرية على محتوياته.

ومن الملاحظ أن العديد من البنوك والجهات الرقابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت بطيئةً في اتخاذ قرار نحو آلية تعاملها مع قانون والتزامها بتطبيق "فاتكا"، بالرغم من أن القانون يعتبر من المواضيع الساخنة والهامة.

ان المناهج المتبعة لتنفيذ قانون فاتكا من الدول التي أبدت استعداداً وقبولاً لتطبيق القانون حتى الآن، هي:

- المنهج الأول: منهج توقيع اتفاقيات مع المؤسسات المالية الأجنبية وتقوم بموجبه المؤسسات المالية الأجنبية FFIs بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع مصلحة الإيرادات المحلية الأمريكية (IRS)، ويتم بموجب تلك الاتفاقيات تقديم المعلومات الضريبية

مباشـرة من المؤسسـات المالية الأجنبية لمصـلحة الإيرادات المحليـة في الولايات المتحدة الأمريكية.

- المنهج الثاني: المنهج الحكومي المتبادل ويسمى أيضاً بالنموذج الأوروبي (European Model)، وهـو منهـج بديل للمنهج السـابق ويتم من خلال أسـلوبين هما الأسـلوب التبادلـي (Reciprocal Version) والأسـلوب غيـر التبادلـي (Non-reciprocal Version). وقد اسـتخدم الأسلوب التبادلي خمس دول أوروبية هي بريطانيا وألمانيا وايطاليا وفرنسا واسبانيا. ووفقاً لهذا المنهج فان المؤسسات المالية الأجنبية ستقوم بتجميـع المعلومات المطلوبة وفقا لفاتكا وتقديمها لحكومتها المحلية، لتقوم الحكومة بدورهـا بتقديم تلك المعلومات بصـورة تلقائية للولايات المتحـدة. وبالمقابل، توافق مؤسسـة IRS في الولايـات المتحدة على تمريـر معلومات عن دافعي ضـرائب الدول الأخـرى لحكومات تلك الدول وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل. أما الأسـلوب غير التبادلي فتقـوم بموجبه المؤسسـات المالية الأجنبيـة بتجميع المعلومـات المطلوبة وتقديمها لحكومتهـا المحليـة، لتقوم الحكومة بدورهـا بتقديم تلك المعلومات بصـورة تلقائية للولايـات المتحدة، لكـن دون أن تلتزم الحكومـة الأمريكية بتقديم أيـة معلومات عن دافعي ضرائب الدول الأخرى لحكومات تلك الدول.

- المنهـج الثالث: ويسـمى بنموذج سويسـرا واليابان نظراً لأنه سـيتبع مـن قبل هاتين الدولتيـن. حيث تقوم حكومات الـدول الأجنبية بتوقيع اتفاقيات مـع حكومة الولايات المتحدة بهدف حث المؤسسات المالية فيها على الالتزام بمتطلبات قانون فاتكا وليس لتجميع المعلومات الضريبية وإرسالها لمصلحة الضرائب الأمريكية.

ومـن الجدير بالذكر أنه مهمـا كان البديل الذي تختاره الدولـة المعنية (أو القطاع المصـرفي المعنـي) فان هنالـك متطلبات مختلفة يجـب القيام بها، منهـا ما يقع على عاتق البنك بشكل إفرادي، ومنها ما يكون من مسؤولية الدولة ويأتي على شكل تعديل في التشريعات وتوقيع اتفاقيات عامة مع الجهات المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أن آليـة التنفيذ التي اتخذتها البنوك في ورش العمل التي عقدتها جمعية البنوك مع مؤسسـة ديلويـت، هي أن يُترك الأمر لـكل بنك على حدة لمتابعة الموضـوع مع ديلويت، والـذي بموجبه قـد يتطلب الأمـر توقيع اتفاقيـات مباشـرة بين البنوك وبين مصـلحة الضرائب الأمريكية.

أبرز المراجع

- http://www.deloitte.com/assets/Dcom-UnitedStates/Local%20Assets/Documents/Tax/us__tax__FATCA__FAQs__061711.pdf

- http://www.irs.gov

- http://blogs.waj.com/corruption-currents/2012/26/us-strikes-model-agreements-wit

- http://www.febraban.org.br

- قانون الامتثال الضـريبي للحسـابات الخارجية، ورشة عمل نظمتها جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع ديلويت الأردن، بتاريخ تموز ٢٠١١، لتسـليط الضـوء على القانون، مجلة البنوك في الأردن، العدد (٢) المجلد (٣١) ٢٠١٢.

- قانـون الامتثال الضـريبي الأمريكي، ورشـة عمـل نظمتها جمعية البنـوك في الأردن بالتعاون مع ديلويت الأردن، بتاريخ ٤ آذار ٢٠١٢، مجلة البنوك في الأردن، العدد (٢) المجلد (٣١) ٢٠١٢.